

## (الميدان) تنشر نص مذكرة الأحزاب والقوى السياسية التي قدمت لمجلس الإحصاء السكاني الخامس أمس

٢- إجراء الاستفتاء المتفق عليه عند نهاية الفترة الانتقالية باعتبار أن الإحصاء يوضع حجم وطبيعة الذين يحق لهم المشاركة .  
٣- التقسيم العادل للسلطة والثروة.  
٤- وضع الخطط التنموية وفق منهج علمي محدد توزيع المشاريع الكبرى .  
٥- التوزيع العادل للخدمات الأساسية ( تعليم، صحة، توفير مياه الشرب الصالحة للإنسان والحيوان والطرق.. الخ من الخدمات الضرورية ) .

وفي ذلك يتفق أطراف الاتفاقية والأحزاب السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني والضامين لها والمناحين - ولا يخفى على سيادتكم بأننا ظلنا نؤكد على ضرورة تصافير كل الجهود وتوحيدها بإشراك كافة منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب والتي تمثل العمود الفقري لعملية التحول الديمقراطي في كافة مراحل التعداد بغية إنجاحه وإخراجه على الوجه المطلوب. كما دأبنا عبر مناديبنا الأمة القومي، الأمة الإصلاحية، والتجديد، الاتحادي المرجعية، والشيعي ( في اللجنة الوحيدة التي مثلنا فيها ( لجنة المتابعة والمراقبة للإحصاء السكاني الخامس ) من ضمن ما يربو على خمس لجان - في إبداء آرائنا لاجتياز العقبان الأمنية والإدارية وتعثر انسياب التمويل

بداية نود أن نشير إلى عظم المسؤولية الملقاة على عاتقكم بإنجاز الإحصاء السكاني الخامس والذي يعتبر استثنائياً بكل المقاييس نسبة للظروف بالغة الدقة والتعقيد التي تكتنفه - ظروف ما بعد الحرب وبناء السلام الراسخ والتحول الديمقراطي والتخطيط للتنمية المستدامة وذلك ببناء قاعدة معلوماتية تستوفي كل الأطر والقطاعات وتشتمل جميع السودان وذات قدرة على توفير المعلومة بأسرع فرصة وبدقة متناهية .

وتعلمون سيادتكم أن الهدف الأساسي للإحصاء السكاني الخامس هو توفير معلومات مؤكدة تحظى بثقة الداخل والعالم الخارجي وذلك بغية استخدامها في تنفيذ أهم بنود اتفاقية السلام الشاملة المتمثلة في :

١- إجراء انتخابات في كافة المستويات ( الرئاسية ، البرلمانية ، الولائية ، ولجان الأحياء والفرقان).

خاصة من جانب الحكومة. وفي هذا الصدد فإن تعثر انسياب التمويل يهدد بنسف كل الجهد الذي بذل لإنجاز التعداد. وكما تعلمون فإن تكلفة التعداد السكاني الخامس بلغت في مجملها نحو ٧٣,٠ مليون دولار. التزمت الحكومة بتغطية ٥٥٪ منها (٤٠,٠ مليون دولار) والتزم المانحون بـ ٤٪ (٣,٠ مليون دولار) . الآن ارتفعت التكلفة التقديرية للتعداد بنحو ٢٠,٠ مليون دولار لتبلغ في إجمالها نحو ١٠٣,٠ مليون دولار. هذا وقد رفض المانحون الالتزام بالمساهمة في الزيادة التي طرأت . مما أدى إلى رفع التزام الحكومة من ٥٥,٠ مليون دولار إلى ٨٥,٠ مليون دولار وفي هذا الصدد أكتت الحكومة التزامها ببلوغ الزيادة. وحسب الإخطارات المالية الواردة للجنة المراقبة والمتابعة فإن ما قامت بسدادته الحكومة من مبالغ لا يتعدى ٢٠ مليون دولار زد على ذلك التزام الحكومة في يونيو ٢٠٠٧ بتسديد مبلغ ٢٢,٠ مليون دولار بواقع ٧,٥ مليون دولار بدءاً من يوليو وحتى أكتوبر ولم تفي الحكومة بالتزامها الذي قدمته مكتوباً وممهوراً بإمضاء وكيل وزارة المالية للجنة المراقبة والمناحين .

وكما نعلمنا فإن لجنة المراقبة والمتابعة للإحصاء السكاني قد خاطبت سيادتكم في

هذا الصدد مبينة لخطورة الموقف ومطالبة بتجنب التزام الحكومة من الآن في حساب خاص باسم مجلس الإحصاء السكاني لضمان عدم التصرف فيه وانسيابه لتمويل عملية التعداد .

ولقد سبق وأن تأجل التعداد السكاني الخامس والمفترض إجراءه بعد سنتين من اتفاقية السلام الشامل وكما حدده الدستور الانتقالي في يناير ٢٠٠٧ إلى نوفمبر ٢٠٠٧. ثم تأجل مرة أخرى إلى فبراير ٢٠٠٧ ، وعليه نظراً لقصر المدة ما بين إجراء التعداد وإعلان نتائجه والشروع في الانتخابات نتقدم بالاتي:-

- تمثيل الأحزاب السياسية في كافة لجان التعداد .
- تدريب وتأهيل أتيام التعداد بصورة جيدة .
- اعتماد سؤال الاثنية والمعتقد في استمارة التعداد .
- إعداد كافة الترتيبات الخاصة بعدد المواطنين السودانيين (العاملين بالخارج - اللاجئين - المبعوثين - الطلاب ... الخ) وذلك بالتنسيق مع منظمات السودانيين بالخارج بجانب السفارات وذلك بغية ضمان مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية والنيابية والاستفتاء، وتوفير المعلومات

حولهم لاستدعائه بها عند وضع الخطط الخاصة بالتنمية والتسكين والتأهيل والعمالة ... الخ.  
■ تأكيد على الرقابة الدولية .  
■ مراجعة استمارة التعداد.

ولقد سبق وأجرت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لاجتماع تنويري بمجريات تنفيذ التعداد السكاني الخامس وسير عملياته.

■ اعتبار الثاني من فبراير ٢٠٠٨ م بمثابة موعد أخير (Ultimatum) لإجراء التعداد في كافة أنحاء السودان . وأن يتم إعلانه بواسطة السيد / رئيس الجمهورية حتى يصبح ملزماً لإلزاماً نهائياً حيث بموجبه كما أسلفنا يتسنى لهم إنجاز بنود اتفاقية السلام الشامل وتنسوي الأمور في البلاد بأجراء التحول الديمقراطي السلمي وبناء السلام وترسيخ الوحدة.

■ مد كافة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بنسخ الإلكترونية لمجمل نتائج ومخرجات الإحصاء السكاني الخامس أول بأول وعلى وجه الخصوص خرائط وجدول البيانات الإحصائية ليلسوكا المناطق بكافة الولايات حتى يتسنى التحضير للعملية الانتخابية من حيث التعرف على الوضع السكاني الآتي بمجمل تفريعاته خاصة الجيوبوغرافية

- ١. حزب الأمة القومي.
- ٢. الحزب الاتحادي الديمقراطي.
- ٣. الحزب الشيوعي السوداني.
- ٤. حزب المؤتمر السوداني.
- ٥. حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة السودان.
- ٦. حزب البعث السوداني.
- ٧. حزب الأمة - الإصلاح والتجديد.
- ٨. حزب المؤتمر الشعبي.
- ٩. حزب يوساب.
- ١٠. تجمع الجنوب الديمقراطي.
- ١١. حركة القوى الجديدة الديمقراطية "حق".
- ١٢. التحالف الوطني السوداني.
- ١٣. الحزب الوطني الديمقراطي.
- ١٤. اتحاد العمال الشرعي.
- ١٥. منتدى النساء السياسيات ونساء المجتمع المدني.

## بيان اللجنة القومية للمفصولين عسكريين ومدنيين

ضمن الاسماء المعالجة وتعديل المعاشات بنفس الشروط

اجتمعت اللجنة القومية وقررت رفض القرار رفضاً باتاً وتدين تجاهل الحكومة لحقوق المفصولين المشروعة والعادلة في التعويض المادي الجزئي والحق في التعويض الأدبي المتمثل في إصدار القرار السياسي الذي يرد بعض من حقوق المفصولين الشرفاء الذين لم يصدر خلال وجودهم في الخدمة أي بيان كالذي صدر من المراجع العام حول إختلاسات المال العام ولم يشار إلي استغلال السلطات والفساد بالصورة التي يشرع بها الآن وهذا جزء بسيط . ان حكومة الوحدة مسؤولة مسؤولية كاملة عن معالجة قضية المفصولين وإبتعاد أعضاء حكومة الوحدة وعدم إشرافهم في المعالجات وتركهم مصير أمة كاملة لحزب المؤتمر الوطني لهو تفریط في واجبات تاريخية مسسوبة علي كل محسوبي حكومة الوحدة الوطنية.

ولقد ظلنا ندعو لحل قضيتنا حلاً جذرياً وعادلاً وهو ممكن بل ومتاح لو صدقت النوايا. وما نحن ندعو كل أعضاء الحكومة بكل مكواتاتها لمراجعة معالجات مشكلة المفصولين وتلك فرصة أخيرة من جموع المفصولين لحكومة الوحدة الوطنية لتثبت حقيقة أنها حكومة وحدة وطنية فضضية المفصولين هي القضية الوطنية الاولى وكذلك مناشدة أخرى للسيد رئيس الجمهورية الذي أمر بتشكيل تلك

حلاً جذرياً عادلاً.

الآن بعد صدور قرار اللجنة الحكومية المتمثل في إعادة بعض المفصولين ومنحهم درجة واحدة أعلي من درجاتهم التي فصلوا بها قبل عشرات السنين وهذا القرار طبق على بعض المفصولين الذين هم علي وشك بلوغ سن المعاش الإجباري ولم يتبقي لهم سوى شهر معدودة وتعلم الانقاذ أنها حين تصدر القرار وينفذ يكون الكل قد أحيل إلي المعاش الإجباري أما الذين لا يزال سنهم دون المعاش ورغم تقديمهم طلبات لم يتم معالجة حالتهم وحين أعلنت اللجنة أنها فرغت من النظر في كل الطلبات التي قدمت لها ومددت الوقت مجدداً لإستقبال طلبات لمن لم يتقدموا بطلبات حينها ذهب اولئك للاستفسار عن موقفهم فأخطروهم بأن اللجنة عالجت مشكلة الذين وصلتهم معلوماتهم من شؤون الخدمة وعليهم الانتظار ومتابعة اجهزة الاعلام وبالرغم من أن إعلان اللجنة أنها فرغت من نظر كل الطلبات التي قدمت لها ووافق السيد الرئيس علي توصيتها وعادت وذكرت للذين لم تظهر اسمائهم بأنها لم تكمل كل الطلبات وهذا نوع من المماطلة وعدم الجدية فكيف تناشد اللجنة الذين لم يتقدموا بطلبات ان يسارعوا بالتقديم في حين أنها لم تسوي حقوق كل الطلبات التي قدمت لها وما هي حقيقة إعلانهم بأنهم عالجوا حالات كل الطلبات أم ما ذكره لمن لم تظهر اسمائهم

في اتجاه حل القضية حلاً مرضياً وهو جزء من برنامجها كما ناشد الأخوة في الجيش الشعبي «جناح مناوي» في التحرك العاجل قضيتنا جزء لا ينفصل عن قضية دارفور وقد عانيتم من الظلم كما عانيتنا نحن المفصولين ولا نعتقد أننا في حاجة لمناشدة أبناء الشرق قد جاءوا حديثاً إلي السلطة وقضية المفصولين التي يمثل فيها أبناء شعبنا من كل الاتجاهات هي مدخلهم الصحيح للمشاركة في السلطة.

كان لا بد في ختام تلك المناشدات ان نرفع الصوت عالياً للأخوة في التجمع الوطني الديمقراطي فتلك قضيتهم وأفردوا لها مكاناً بارزاً في اتفاقية القاهرة وعليهم أن يشمروا عن ساعد الجد بالفعل قضيتهم المفصلية.

انتهم رأس الرمح فالقضية قضيتكم والموقف موقعكم حافظوا علي وحدتكم التي دفعت بالقضية إعلان معالجاتها ولكنها إلتفت حول الحل العادل وأجمعوا صفوفكم والتزموا توجيهات لجنتم لمعالجة قضيتنا معالجة عادلة يجبر فيها الضرر ويرد فيها الحق لأصحابه.

وما ضاع حق وراءه مطالب  
اللجنة القومية للمفصولين  
٩ نوفمبر ٢٠٠٧

## إعلان

مركز الجندر ينفي توقيعه على مشروع قانون القوات المسلحة

بالإشارة إلى ما ورد في الصحف

اليومية الصادرة بتاريخ ٦

نوفمبر ٢٠٠٧م حول بيان القوى

الوطنية - مشروع قانون القوات

المسلحة- يرجو مركز الجندر

للبحوث والدراسات ان ينفي

حضوره كشخصية اعتبارية

ومشاركته في التوقيع على

هذه المذكرة المنشورة حيث أن

القانون لا يقع ضمن استراتيحية المركز. وهذا للمعلومية.

مريم سعيد  
المديرة التنفيذية للمركز

## الصفقة التي تريد أمريكا إتمامها بين مشرف وبوتو



المحظورة، الشيء الذي عزز من مخاوف الولايات المتحدة ودفعتها إلى ممارسة ضغوط مكثفة لحمله على التنازل لبوتو من رئاسة الوزارة. والغرض من هذه المناورة هو أن تساعد في إزالة بعض العقبان وتمهيد الطريق نحو إعادة انتخابه لرئاسة الجمهورية. باعتباره الخيار المفضل لدى الأمريكيين والحليف الذي يحظى حتى الآن بتأييد كبار الجنرالات في الجيش الباكستاني. ولكن مسألة تقاسم السلطة بين مشرف وبوتو لم تمض بالانسياب الذي كان يمتناه العنوين بالأمر. فمن جهة لا تتق بعض المؤسسات الأمريكية النافذة في قدرة بنازيرعلى الصمود في وجه المعارضة الباكستانية، والنفوذ المتعاظم للأحزاب الإسلامية. كما أن تاريخها السياسي يبعث على الحياء. ولا يستطيع أشد المغالبيين في تأييدها أن يتغاضى عن الفساد الذي إستشرى في سنى رئاستها للوزارة. وهناك تهم جنائية أسقطها الجنرال مشرف مؤخراً لإخلاء طرفها وزوجها من جرائم تتعلق بسرقة مايزيد على مليار ومائتين ألف دولار في فترة سابقة من مهالك العلم.

وهناك سلطة ثالثة لم يتمكن الجنرال مشرف من تدجينها. فقد إنبرت المحكمة العليا ورئيس القضاء على وجه الخصوص للإعتراض على إستمرار الجنرال مشرف في قيادة الجيش وخوضه للإنتخابات الرئاسية في أن واحد. ولم ينجح مسعى الجنرال لعزله. فقد تفجرت أزمة

لعل القارىء يذكر زيارة جون تقربوتوني، مساعد وزيرة خارجية أمريكا، إلى باكستان قبل بضعة أشهر لينقل للجنرال مشرف قلق بلاده من أن يقلت الأمر من بن بديه. بعد أحداث المسجد الأحمر وتصادع ضغوط الأحزاب الإسلامية.

وقد بدا أنذاك أن مبعوث أمريكا قد نجح في إقناع الجنرال مشرف باستقطاع بعض سلطاته لرئيسة الوزراء السابقة بنازير بوتو، لدرء خطر المجموعات الإسلامية التي تزايد نفوذها بشكل خاص في المناطق الحمازية لحدود أفغانستان. وإهتمام أمريكا بالجنرال المحاصر لا يأتي حرصاً عليه أو سداداً لدين مستحق. ولكن لإعتبارات إستراتيجية في مقدمتها أن باكستان دولة نوية تمتلك مايزيد على ٣٥ رأساً نووياً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتهمها الأمريكيون من قبل بأنها غضت الطرف عن قيام أحد علمائها بمساعدة دول إسلامية - من بينها إيران- في برامج تخصيب اليورانيوم وتأهيلها لإنتاج أسلحة نووية. وهذا هو سر الحصار السياسي والعسكري الذي تسعى لفرضه الولايات المتحدة وحلفائها في أوربا على الجمهورية الإسلامية. وكان آخر هذه الخطوات أن وضعت الإدارة الأمريكية الحرس الإسلامي في إيران ضمن المجموعات الإرهابية في العالم. أما عن باكستان، فقد تزايدت الضغوط على الجنرال مشرف من قبل الأحزاب السياسية

## السفارة الأمريكية: زيارة سلفاكير تمت بعلم حكومة السودان

السودان وأنه تم اخطار وزارة الخارجية السودانية رسمياً وكتابة في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٧م بمذكرة من السفارة بالخرطوم بالرقم (٦٥٠) التي أضافت بتوجيه دعوة من كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية وأن الزيارة بدأت بعد شهر من تقديم الدعوة وأشار البيان إلى ان تقارير زائفة قد لقت نظر السفارة في وسائل الاعلام المحلية عن زيارة النائب الاول للرئيس الجمهورية للولايات المتحدة. وكان الرئيس البشير قد شكك

## استقالة النائبة مريم عبد الرحمن من حركة التحرير والمجلس الوطني

الخرطوم: المحرر البرلماني قدمت النائبة مريم عبد الرحمن سليمان باستقالتها من المجلس الوطني بسبب استقالتها من حركة جيش تحرير السودان. وقالت لـ«الميدان» هي تأسف لانسحابها والوطن يعاني من جراحات عميقة علي المستوى القومي ، وأخري أعمق وأخطر علي مستوي دارفور. وأضافت إنضمامها للمجلس لتحقيق أهداف وطنية عالية. كنا نأمل في إنجازها من خلال تنظيم سياسي فاعل ومخلص لاتفاقية سلام دارفور، وللأسف لم يتم هذا

